Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مدى امكانية تطبيق معايير بازل(III) لعينةIIIمن المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة(2010-2020)

The extent to which Basel Standards can be applied to Iraqi private commercial banks for the period (2010-2020)

ماهر جواد جبار الطفيلي
maher199ma@gmail.com

أ.د. رضا صاحب ابو حمد ال علي
rdhas.abohamad@uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد /قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

تعد كفاية رأس المال من أبرز الموضوعات التي تهم إدارة المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية المالية والنقدية المحلية والدولية لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في إدارة المصرف وحمايته.

لذا هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى موضوع دور متطلبات لجنة بازل (III) في الحد أو التقليل من المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية عينه الدراسة ، من خلال استخدام نسب قياس كفاية راس المال ، ولتحقيق هذا الغَرض تم تطبيق الدراسة على عينة من المصَارف مكونة من عشر مصارف مدرجَة في سوق العراق للأوراق الماليَة للمدة من (2010– 2020) ، وقد تم استخدم مجموعة من المقاييَس المالية والإحصائية المتمثلة بالمعادلات المالية والبرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام ألـ(Regression) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنَتاجات أهمها :–

1– معدلات كفاية رأس المال في المصارف الخاصة تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل (III) 10.5% ، أو قانون المصارف العراقية أو تعليمات البنك المركزي العراقي (12%).

2– يلاحظ أن معيار كفاية رأس المال للجنة بازل قد طبق في بيئات مختلفة في الدول الغربية وأمريكا، واليابان، والدول العربية وعليه فأن هذا المعيار يمتاز بشمولية التطبيق .

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات أهمها: –

1– تزويد البنك المركزي العراقي المصارف التجارية بالمقررات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بالتطورات على مشروع المعايير الجديدة أولاً بأول، وحثها على إبداء ما لديها من آراء .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- تنسيق وعقد ندوات ومحاضرات للمختصين بهذا المجال من القطاع المصرفي والعاملين بالمصارف لتعريفهم بالتعديلات الجديدة لبازل (III) .

Abstract:

Capital adequacy is one of the most important issues of concern to the management of banks and the local and international financial and monetary control and supervisory bodies because of the great importance of this issue in the management and protection of the bank.

Therefore, the study aimed mainly at the issue of the role of Basel III Committee requirements in limiting or reducing the credit risks of the same study, through the use of capital adequacy measurement ratios, and to achieve this purpose the study was applied to a sample of banks consisting of ten banks listed in the market Iraq Securities Exchange for the period from (2010-2020), and a set of financial and statistical measures were used, represented by financial equations, the statistical program (SPSS) and the use of the (Regression), and the study reached a set of conclusions, the most important of which are:

1- The capital adequacy rates in private banks are much more than the minimum capital adequacy ratio and in all the measures in force, whether mentioned in the Basel Agreement (III) 10.5%, or the Iraqi Banking Law or the instructions of the Central Bank of Iraq (12%), and one is attributed The reasons for this increase are the steady annual increases in banks' capital, which constitute the numerator of the index, in contrast to the slowdown in the growth of risk-weighted banking assets compared to short-term investments.

2- From a review of the scientific literature on the subject, we note that the capital adequacy standard of the Basel Committee has been applied in different environments in Western countries, America, Japan, and Arab countries, and accordingly, this standard is characterized by the comprehensiveness of application.

The researcher recommended a number of recommendations, the most important of which are: -

1 - Providing the Central Bank of Iraq to commercial banks with the decisions issued by the Basel Committee regarding developments on the draft new standards, and urging them to express their opinions.

2 - Coordinating and holding seminars and lectures for specialists in this field from the banking sector and bank employees to familiarize them with the new amendments to Basel (III).

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المقدمـــة: Introduction

بدأ موضوع كفاية رأس المال المصرفي يأخذ حيزاً واسعاً من الاهتمام في الادبيات المالية والمصرفية، وظل هذا الاهتمام يتزايد بصورة مطردة من قبل المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، ومن ابرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت الى ارساء اسس وقواعد رقابية من شأنها تدعيم هيكل النظام المالي العالمي بهدف اقرار السلامة المصرفية للاطراف المرتبطة بالصناعة المصرفية، وبالعمل المتواصل لتلك اللجنة اصدرت ابتداء من عام 1988 العديد من القرارات الدولية الخاصة بكفاية راس المال المصرفي وتوسعت في تناول كل الموضوعات المرتبطة بكفاية رأس المال المصرفي، ولم تكن ما ارسته تلك اللجنة من مقررات إلزامية بل تركت الحرية للسلطات الرقابية الوطنية في إعادة صياغة ما تضمنته تلك المقررات بما يتوافق وبيئة العمل المصرفي لكل دولة.

اعدت لجنة بازل 1988 طريقة لقياس كفاية رأس المال بناءً على نظام أوزان مخاطرة يتم تطبيقه على الفقرات كلها داخل الميزانية وخارجها على ان لا تقل نسبة رأس المال الى الموجودات الخطرة المرجحة عن (8%) .

وعلى الرغم من تطبيق هذه المقررات في اغلب دول العالم وانها شكلت تطوراً كبيراً في الصناعة المصرفية الا ان بعض الانتقادات العملية دفعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية والخاصة باطار كفاية رأس المال الى العمل على وضع نظام جديد اكثر قوة فأصدرت مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم بازل والذي ستصبح معاييره واجبة التطبيق في المجتمع الدولي في نهاية عام 2006، وان معايير بازل الجديدة هي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح من حيث تحسين سياسات وممارسات ادارة المخاطر والاموال لدى المصارف.

وتمثل المقررات الجديدة لكفاية رأس المال الشغل الشاغل لرجال المصارف فهو يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد للصناعة المصرفية العالمية والعربية وتتجسد مساهمة هذه الدراسة في استجلاء الجوانب المصرفية لمعيار كفاية راس المال على وفق مقررات بازل واثرها في توظيف اموال المصارف .

ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الازمة العالمية 2008،ومما زاد من صعوبة الموضوع ظهور مخاطر جديدة في معيار بازل(II،III)،تتمثل بالمخاطر التشغيلية، والمخاطر السوقية ،قامت لجنة بازل بأجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاثة لبازل الثانية تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته ببازل(III) ،حيث تلزم قواعد بازل

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

(III)،البنوك بتحصين انفسها جيدا ضد ما ستواجهه من مخاطر وازمات مالية في المستقبل، وتحصينها من اجل التغلب على الاضطرابات المالية، والمخاطر.

- المنهجية

اولا: مشكلة البحث

تعد المصارف التجارية ركنا أساسيا يعتمد عليه الجهاز المصرفي العراقي ثم الاقتصاد العراقي، وقد تعرضت هذه المصارف لمخاطر متعددة ومنها الائتمانية، إذ توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على استمرارية عمل المصارف، وهذا الأمر يتعلق بخصوصية الجهاز المصرفي في العراق، أن الانتشار الواسع للمصارف في العراق ضمن بيئة مصرفية يسودها العمل المصرفي التجاري يثير عدة تساؤلات حول مدى تطبيق متطلبات لجنة بازل III وقدرتها للحد من المخاطر، ومن ثم تحسين سمعة المصرف وزيادة ايراداته وارباحه.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الأتية:

1. هل ان متطلبات لجنة بازل (III) يمكن توفرها في المصارف التجارية ؟
2. ما هو الاطار المفاهيمي والفكري لمتطلبات بازل (III) ومدى تطبيقها في المصارف التجارية الخاصة العراقية؟
3. هل ان المصارف التجارية ثم الجهاز المصرفي في العراق لديه الرغبة في تطبيق متطلبات بازل (III)؟
4. هل ان تطبيق متطلبات بازل (III) في المصارف التجارية يخدم العمل المصرفي في العراق؟

ثانيا: الاهمية

مما يأتي أهمية الدراسة من خلال:

1-التركيز على أحد المواضيع الهامة وهو اثر متطلبات لجنة بازل (III) للمصارف التجارية.

3-بيان اهمية استخدام متطلبات لجنة بازل (III) والذي يعد من الوسائل الرقابية لتفادي الأزمات المصرفية قبل وقوعها او الحد منها وبما يسهم في تحسين كفاءة وفاعلية العمل المصرفي.

ثالثا: الفرضيات

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

في ضوء مشكلة **الدراسة** وتحقيق أهدافه تم صياغة الفرضية الأتية:

الفرضية الرئيسة للبحث – مدى امكانية تطبيق لجنة بازل III للمصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة.

رابعا: الاساليب المستخدمة

بالنظر إلى طبيعة موضوع البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذْ تم استخدام تم عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية لتقدير الأثر والارتباط لأثبات فرضية الدراسة

كما تم استخدام الاساليب المالية المتمثلة بالمؤشرات المالية التي استخدمت في **الدراسة** حسب متطلبات لجنة بازل (III):

أ- مؤشر كفاية راس المال حسب متطلبات بازل (III) بالإضافة الى المؤشرات العامة كما موضح بالمعادلة الاتية (البنك المركزي العراقي، 2018: 3)

$$\text{كفاية راس المال} = \frac{\text{القاعدة الرأسمالية}}{\text{الموجودات المرجحة باوزان لمقابلة مخاطر الائتمان مخاطر السوق مخاطر التشغيل}} \geq \mathbf{10.5}$$

خامسا: مجتمع وعينة البحث:

يتضمن مجتمع **الدراسة** بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة **الدراسة** اقتصرت على (5) مصارف تجارية خاصة والمبينة في الجدول (1) أدناه خلال المدة (2010-2020)، ومن أسباب اختيار المصارف عينة **الدراسة** الاتي:

1- أن المصارف عينة **الدراسة** جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من أجهزة التدقيق الخارجي.

2- أن المصارف عينة **الدراسة** كانت من أكثر المصارف نشاطا في التداول لأسهمها خلال السنوات واقلها انقطاعا للتداول من المصارف الأخرى.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

جدول (1) المصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة.

ت	المصارف التجارية الخاصة	رمز المصرف
1	الأهلي	BBOB
2	المتحد للاستثمار	BIME
3	الاستثمار العراقي	BNOI
4	الائتمان العراقي	BROI
5	التجاري العراقي	BCOI

الخلفية النظرية

معايير لجنة بازل (III)

اولا: نشأة لجنة بازل :

بازل مدينة تقع في شمال سويسرا على نهر الراين، وتعد مرفأ نهرياً ومركزاً صناعياً، وتشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية و الرقابة في عام 1974، وعملت لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي في عام 1988، وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة الاثني عشر دولة وهي: (بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، امريكا، لوكسمبورغ)، وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل في سويسرا مقر بنك التسويات الدولية، وهذه اللجنة تسمى لجنة الانظمة البنكية والممارسات الرقابية أو لجنة كوك نسبة الى رئيس محافظ بنك انكلترا المركزي (داوودي، 2019: 29).

يعود السبب في انشائها الى تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول النامية وارتفاع حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية، وكان انشائها بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ويكون اجتماعها سنوياً اربع مرات (الحسيني، 2020: 40).و لقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل عام ومنذ نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات بعدم الاستقرار بفضل كثير من المتغيرات والتطورات ومن ابرزها التطورات الاقتصادية وتطورات والمصرفية، ويقتصر عمل لجنة بازل على الجوانب الفنية والاستشارية

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ولأتخضع الى أي اتفاقية رسمية او معاهدة دولية لذلك فهي منظمة غير رسمية قائمة على التفاهم والتنسيق بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، على الرغم من ان توصيات اللجنة لا تتمتع بأي صفه الزامية او قانونية الا انها اصبحت مع المرور ذات قيمه فعلية كبيرة (البرزنجي، 2018: 126).

ثانيا: لجنة بازل (II)

إن من أهم الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمات المصرفية المتعاقبة في الكثير من الدول هو ضعف الإدارة المصرفية في التعامل مع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها من جهة وضعف الرقابة الداخلية والخارجية على نشاط تلك المصارف من جهة أخرى.

خلال المدة ما بين 1999 ونيسان 2003، قامت لجنة بازل للإشـــــــــراف المصـــــرفي (BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION-BCBS) المقامة في مدينه بازل السويسرية والمتكونة من الدول الصناعية العشرة، وكانت تعمل بإشراف بنك التسويات الدوليه (Bank for International Settlements) بإجراء جملة من التعديلات على مقررات بازل من الاتفاق الذي صدر أول مرة في عام 1999 حتى صدرت الطبعة الثالثة في عام 2003، وقد اعتمد محافظو البنوك المركزية ورؤساء سلطات الإشراف المصرفي في مجموعة الدول العشر نشر الوثيقة المعدلة بعنوان ((التوافـــق العالمـــــي حول قيـــــاس رأس المـــــال ومعايير رأس المال "International Convergence of Capital Measurement& Capital Standards" والإطار المعدل وهو الإطار الجديد لكفاية رأس المال، والمعروف اعتيادياً باسم بازل (II) هو مراجعة وتطوير لمعيار بازل (I) الصادر في عام 1988، وتأتي هذه الوثيقة بعد مجموعة وثائق إرشادية أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، تشرح أبعاد اتفاق بازل (II) وبنوده بدايةً بالوثيقة الإرشادية الأولى للاتفاق عام1999، الوثيقة الإرشادية الثانية في عام2001، الوثيقة الإرشادية الثالثة للاتفاق في عام2003، أخيرا الوثيقة في صورتها النهائية في نهاية شهر حزيران من عام 2004 (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 2004: 12)، وعلى الرغم من أن إطار بازل(II) يحدد ما يلزم لتطبيق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصارف ذات الأنشطة الدولية، إلا أن قواعده ومعاييره تعد قابلة للتطبيق في المصارف التي

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تختلف فيما بينها من حيث مستوى تعدد الأعمال والتعقيد، وغير واحدة من المصارف المحلية قد تطبق في الوقت الحالي مبادئ تشابه مع ماورد في اتفاقية بازل (II)، فالإطار الجديد يعزز هذه المتطلبات، من خلال عرض القواعد اللازمة للمصارف لتقدير متانة رأس المال، ويوفر مدخلاً شاملاً لإدارة المخاطر، ودعم انضباط السوق من خلال تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية من قبل المصارف، وهذا الإطار سيؤدي إلى تدعيم أمان وسلامة المصارف، وتقوية استقرار النظام المالي العالمي (SAP, 2005:8)، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل تفرعت منها مجموعة من اللجان الفرعية لتعزيز الاتساق في تنفيذ ما جاءت به، وتتمثل بالاتي(Anna S. & others, 2007: 35-36):

1- أهداف بازل (II):

أدت التحسينات في ممارسات إدارة المخاطر وأساليب الإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تعدد الأزمات المالية، إلى إعادة النظر في اتفاق بازل (I) عام1988، وصياغة إطار قادر على تدعيم السلامة والاستقرار للنظام المصرفي الدولي، وترى اللجنة أن أهداف الإطار المعدل (Basel II Objectives) هي كما يأتي: (SAP , 2005:8)

أ- تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي، وأهم ما تم اتخاذه في هذا الصدد إصدار لجنة بازل للرقابة على البنوك للأسس المحورية للرقابة المصرفية الفاعلة في عام 1997، وأصدرت في عام 1999 منهجيات أو طرق تطبيق الأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعّالة، وكذلك قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program) والذي يطلق عليه اختصاراً (FSAP).

ب – تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر، وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر وهذا يُعَدَ من أهم منافع الإطار المعدل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحاتها بمفهوم الأركان الثلاثة (أي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق) كمدخل يستند إليه الإطار المعدل.(Jaime Caruana,2003:2) .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ج- تطبيق الاطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال، والذي يتواءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية.

د- تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر، إذ تؤدي الشفافية والإفصاح دوراً مهماً في انضباط السوق، إذ إن توافر المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب تساعد المتعاملين (المشاركين) في الأسواق المالية على إتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، أما في حال عدم الشفافية والإفصاح فإن ذلك يؤدي إلى تضليل المشاركين في الأسواق والتأثير على قراراتهم سلباً، وقد لوحظ ذلك خلال الأزمة المالية في المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995، إذ إن عدم الشفافية والإفصاح لعبا دوراً مهماً في تفاقم الأزمة، ولذا أولت المؤسسات المالية الدولية اهتماماً كبيراً بالشفافية والإفصاح في الأسواق المالية بصفة عامة والمصارف بصفة

هـ-تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية، فقد ركز الاتفاق المعدّل (بازل II) على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي (Regulatory Capital) من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للمصارف التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة، ويعد اتفاق (بازل II) أكثر تعقيداً من اتفاق (بازل I) وذلك لأسباب متعددة، منها أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها يُعَدَ أمراً معقداً، وفي الوقت الذي غطى اتفاق (بازل I) نوعين من المخاطر، وهما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، جاء معيار (بازل II) ليغطي إضافة إلى ذلك مخاطر التشغيل (Operational Risks)، إذ أصبحت المخاطر التي يغطيها معيار (بازل II) هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل.

ثالثا : لجنة بازل (III)

بينت الأزمة العالمية الأخيرة (2008) فشل اتفاقية بازل (I، II)، في مواجهة الازمات حيث اهملت اتفاقية بازل(I، II)، بعض المخاطر كتلك المتعلقة بالسيولة وعمليات التوريق

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المعقدة والتي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك مما دفع الى حدوث الازمة، هذا ما دفع الى اصدار بازل(III) ومراجعة عميقة و شاملة للأنظمة و التشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية و قد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية و العالمية بأجراء دراسات تحليلية شاملة لمعرفة أسباب ومكامن الخلل و اقتراح الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات وبشكل عام أظهرت الدراسات و التحليلات أن نقاط الضعف شملت نقاط واسعة من بنية النشاطات و الممارسات المصرفية على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التوريق و اعادة التوريق المعقدة و في ممارسات ادارة المخاطر (كوثر، 2021: 375).

اي إن إصلاحات لجنة بازل (III) جاءت ردة فعل للازمة المالية العالمية بعد المصادقة عليها في سنة 2010 من زعماء مجموعة العشرين في كورية الجنوبية من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع المصرفي والهدف منها تحسين قدرة القطاع المصرفي على احتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي **(مخطار، 2017: 34)**.

تضمن اعلان بازل (III) توصيات مهمة الى المصارف من اجل التحقق من هوية العميل طبقاً لمبدأ (أعرف عميلك) من اجل مكافحة عمليات غسيل الاموال، كما تضمنت بازل (III) ارشادات بالحوكمة المصرفية بأعتبارها نظام يتم بموجبه ضمان الاستقرار المالي وتوجيه رقابة العمليات التي يقوم بها المصرف من اجل تحسين الكفاءة الاقتصادية (الفوادي، 2019: 58).

1- اصلاحات بازل (III):

تتمثل اصلاحات بازل (III) بالاتي (دحام وعجرش،2021: 41):

أ- تدعيم جودة رأس المال: تعتبر لجنة بازل أنه من الضروري تدعيم جودة رأس المال وذلك للحفاظ على القدرة على امتصاص الخسائر وضمان استمرار نشاط مؤسسات الائتمان، حيث أن مكونات رأس المال لم تعد كافية ولا بد من تدعيمها وإلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف بأسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5%على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ (2 %)وفق اتفاقية بازل(III).

ب – رفع مستوى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الأسهمالعادية من(2%)إلى (4.5%)وتخصيص شريحة بمقدار (2.5%)من رأس المال لمواجهة أزمات محتملة، أي أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة، (7%)وأكدت هذه الاتفاقية أنه في حالة عدم التزام أحد المصارف بهذه القواعد فأنه يحق للسلطات المالية أن تمنعه من توزيع الأرباح أو منح مكافآت أو حتى تخفيض أرباحهم.

أضافت الاصلاحات نوعا جديدا من رأس المال تحتفظ به البنوك بنسبة 2%الـــى5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب على أن يكون من حقوق المساهمين وذلك بغرض ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية و الاقتصادية.

ج – رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من (4 %)إلى (6 %)وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال (القروض لأجل متوسط)(كوثر، 2020، 375). بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين) (0 – 2.5%من رأس المال الأساسي)حقوق المساهمين، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار ً جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن)

د – تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات ً أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة التي لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- السيولة حسب بازل(III)

إن أكبر الابتكارات التي أتت بها اتفاقية بازل تتمثل في إدخال نسبتان تتعلق بالسيولة لدى المصارف، النسبة الأولى للأجل القصير والنسبة الثانية للأجل الطويل، فنظرا لأهمية السيولة المصرفية التي ظهرت خلال أزمة 2007 ندرك بوضوح سبب هذا الابتكار التنظيمي. (Bossier,2012:19)

أ- **نسبة تغطية السيولة :** (LCR) لتعزيز مرونة قصير الأجل للمخاطر المتوقعة عن طرق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة 30يوما خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة.

ب-**نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة:** (NFSR) لتعزيز المرونة لفترات زمنية تمتد لسنة ، لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات و المطلوبات.

اتفاقية بازل (III) وعلاقتها بالجهاز المصرفي العراقي

أ- اوجه الشبه بين متطلبات لجنة بازل ومتطلبات البنك المركزي العراقي

يمكن تقسيم كل متطلبات لجنه بازل وتعليمات البنك المركزي العراقي الى قسمين، هي متطلبات رقابية ومتطلبات انضباطيه، فيما يخص المتطلبات الرقابية، فهي متطلبات اشراف ولا توجد فروقات كبيره وجوهرية بين بازل (III) والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي، اذ توصي لجنة بازل بان مجلس ادارة المصرف يتحمل مسؤولية تحديد حجم المخاطر وتحديد السياسات والاجراءات التي تحد من المخاطر عن طريق تشكيل لجنه او قسم داخل المصرف يتولى إدارة المخاطر من قبل لجنه داخليه وكذلك من قبل مراقبين خارجيين، كذلك بالنسبة للبنك المركزي وحسب التعليمات التي تنص على ضرورة مصادقه مجلس إدارة المصرف على السياسات العامة لإدارة المخاطر وتحديد سقف لها اذ يتم تحديد انواع الادوات المالية والعمليات المسموح بها وضرورة وجود مراجعه دوريه وشاملة للسياسات والاجراءات المتبعة ويتم تعديلها بما يتوافق مع حجم المخاطر. فيما يخص العمليات او المتطلبات الإنضباطية والتي تتمحور بالأساس حول عمليه الافصاح (داغر، 2016: 187). اي ان لجنة بازل تحدد تلك المتطلبات عن طريق الافصاح وهيكل رأس المال وكفاية راس المال، وكذلك ضرورة الافصاح عن حجم

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المخاطر المتمثلة بمخاطر السوق والتشغيل ومخاطر الائتمان، بالمقابل فان البنك المركزي العراقي يؤكد على المصارف العراقية بأن يتضمن تقريرها السنوي على حجم الاستثمارات في الادوات المالية، كما يتعين على المصرف الافصاح عن عمليات البيع والشراء للأصول المالية التي يتم تنفيذها في المصارف، والارباح والخسائر الناجمة من جراء العمليات وتتضمن التعليمات ضرورة الإفصاح عن المبالغ المقترضة من فروع المصارف المتلكئة في تسديدها فضلا عن الإفصاح عن اسهم الشركة.

ب- المصارف العراقية وتطبيق متطلبات بازل (III)

يتأثر استقرار القطاع المالي والمصرفي في العراق بجملة من العوامل، لعل أهمها عوامل الضعف المتأصلة فيه نتيجة للضعف الكبير التي تعاني منه البنية التحتية للجهاز المصرفي وقلة الخبرة المكتسبة، مما يجعل هذا القطاع عرضة للمخاطر، وعدم قدرته على تحمل الأزمات المحلية والدولية كما ان تزايد المخاطر في القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية بهذا القطاع، فضلا عن المخاطر التي تنجم عن عدم كفاءة السياسات المالية والاقتصادية المعتمدة، يؤدي حتما الى انتقالها الى القطاع المصرفي، وبالتالي الاضرار بالأركان الرئيسة للاستقرار المالي، الذي تعبر عن قدرة القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ التكلفة والمنفعة(الجنابي، 2011: 87)

1- المتطلبات الدنيا لرأس المال:-

من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي وتحقيق سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق، وضع البنك المركزي العراقي مجموعة من النسب المعيارية والقانونية، على المصارف الحكومية والأهلية العاملة في العراق الالتزام لتحقيق الأهداف المطلوبة، وكان من أبرز تلك النسب والذي جاء متوافقا مع مقررات بازل (III)هو تحديد الحد الأدنى لرأس المال. واستنادا الى أحكام المادة (14) من قانون المصارف رقم 94لسنة، 2004 فقد حدد البنك المركزي الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية بـ (250) مليار دينار، كما حدد رأس المال

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

التشغيلي لفروع المصارف الأجنبية بـ (50) مليون دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة 30%من رأس مال المصارف المحلية.

2- كفاية رأس المال:-

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها, ولغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي على استخدام نسب قانونية ومعيارية أبرزها الحد الأدنى لكفاية رأس المال والبالغة (12%) المحددة في أحكام المادة 16 من قانون المصارف والتي تقيس نسبة رأس المال الأساسي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، فضلا عن قياس نسبة رأس المال الى الموجودات، ونسبة القروض الى الودائع بما لايتجاوز(70%) ونسبة القروض غير العاملة الى أجمالي القروض، ونسبة موجودات القطاع المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي.

كما ان اتفاقية بازل جاءت بمعايير لها قيمتها في تطوير القطاع المصرفي، وتعد قراراتها ملزمة للدول المنظمة اليها، إذ يجب عليها السير في سياستها النقدية على وفق ما تقرره هذه الاتفاقية من معايير تسهم في تنظيم العمل المصرفي دوليا وداخليا، ومن الدول العربية المنظمة لها المملكة العربية السعودية والكويت فضلا عن الدول الاخرى، أَما الدول غير المنظمة لها وبضمنها العراق فأنها تسترشد بمعايير بازل للحفاظ على النظام المالي او القطاع المصرفي داخليا وخارجيا، وتأخذ (بمبدأ التناسبية) أي استخدام المعايير التي تتناسب مع وضع المصارف في العراق بصوره خاصه وتؤدي الى النهوض بها وتنميتها، ومعالجتها من المخاطر التي تتعرض لها ويعد تطبيقها ذات وقاية ورقابة لجميع الأنشطة للمصارف الخاصة، وقد اسهمت المعايير الصادرة من لجنة بازل في تعزيز انظمة الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية كافة، لكونها ركزت ليس فقط على الجانب المالي والمصرفي وأنما الجانب الاقتصادي والرأسمالي العالمي خاصة المعايير التي تم تحديثها بعد أزمة المديونية عام 2008، التي ركزت على الجوانب (المؤشرات والنسب الاحترازية وكفاية رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر وإدارة الازمات وأُطر وانظمة الحوكمة الخاصة بالمصارف، وكذلك الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر أي ترتكز على المؤشرات التي تحتوي على نسبة كبيرة من الخطر. *

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

كما ويرى ضرورة انضمام العراق الى هذه الاتفاقية، لكونها اتفاقية دولية لها اثرها في تطوير الاقتصاد عالميا ومحليا، فضلا عن كونها وضعت استنادا الى خطط اقتصادية مدروسة من قبل الخبراء في العلوم المالية والمصرفية، وتتولى تنظيم علاقات تعاون مالي وتبادل المعلومات الرقابية بين المصارف المركزية للدول الاعضاء فيها، وأن هذه الاتفاقية صححت عمل المصارف الأهلية بما جاءت به من معايير تم العمل بها من قبل هذه المصارف، مما أسهم ذلك في تطوير عملها وتصحيح مسارها كمعيار رأس المال والسيولة والاقتراض وغيرها.

3- نسبة السيولة : -

ركزت لجنة بازل على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية كجزء رئيسي من تنظيم السيولة أي المخاطر المحتملة خلال مدة (30) يوم وتوصي اللجنة بان تبلغ نسبة تلك الاصول السائلة (%100)

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الثاني

الجانب العملي

تحليل كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل (III) :

تعد كفاية راس المال في القطاع المصرفي من العناصر المهمة والاساسية لمتانة وقوة المركز المالي للمصارف والتي تهتم بها ادارة المصارف والاجهزة الرقابية والإشرافية في العالم، كما وتعد كفاية رأس المال الركيزة الأساسية لحماية أموال المودعين، ومواجهة المخاطر، التي يمكن أن يتعرض لها المصرف أثناء عمله، ولتحليل كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل(III) سوف يتم استخدام النسبة الاتية:

اولا: نسبة رأس المال الاساسي + راس المال المساند إلى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر:-

بوصفها تعبيراً عن كفاية رأس المال ، حيث فرضت تعليمات الحيطة والحذر على المصارف الالتزام بنسبة كفاية راس المال اكبر او تساوي (10.5%) وفقا لمقررات بازل(III) وترتفع هذه النسبة قليلا وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي الى(12%) مراعاة للظروف الطارئة واعتمادا على ما تيسر من بيانات ولسلسلة زمنية مكونة من (11) سنة امتدت من 2010 ولغاية 2020.

القاعدة الرأس مالية الى الموجودات المرجحة بالمخاطر(%)

السنة	الأهلي	المتحد للاستثمار	الاستثمار العراقي	الائتمان العراقي	التجاري العراقي
	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio
2010	0.90	0.53	0.97	0.41	0.62
2011	1.39	0.78	0.69	0.69	0.92
2012	1.91	0.67	0.61	0.67	0.79
2013	1.12	0.58	0.70	0.51	1.11
2014	1.35	0.65	1.47	0.71	0.95
2015	1.04	0.88	1.66	0.96	1.13
2016	1.42	0.79	1.88	0.67	0.89
2017	1.54	0.97	1.48	0.97	0.87
2018	1.07	0.98	1.18	2.32	1.03
2019	0.97	0.87	1.20	1.98	1.24
2020	0.76	0.56	1.35	1.30	1.51
Mean	122%	75%	120%	102%	101%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2020)

يلاحظ من الجداول (2) ما يأتي:

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أ- **المصرف الأهلي العراقي :**

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل للمصرف الأهلي خلال سنوات الدراسة (122%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر(10.5%) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2012 بـ(1.91) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (49243459) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2011 إذ سجل ارتفاعا في راس المال المساند والقروض في تلك السنة والتي تمثل جزءا مهما في راس المال الإجمالي ، وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2020، اذ بلغت (0.76) ويعود السبب في الانخفاض إلى ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر عن السنة السابقة ب(175271387) الف دينار كذلك الزيادة المسجلة في البنود خارج الميزانية بمقدار (175271387) الف دينار عن سنة 2019 ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال للمصرف الأهلي، مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر، المتعلقة

ب- المصرف المتحد للاستثمار:

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل للمصرف المتحد للاستثمار خلال سنوات الدراسة (75%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر(10.5%) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2018 بـ(0.98) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (6292384) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2019، كذلك سجل ارتفاعا في راس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار (40593385)الف دينار عن السنة السابقة ، وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2020 اذ بلغت (0.53) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما اسلفنا ، ويعود السبب في الانخفاض إلى انخفاض أجمالي راس المال مقابل الموجودات المرجحة بالمخاطر ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال للمصرف المتحد للاستثمار مرتفعة وهذا يعني إن الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ت- المصرف الاستثمار العراقي:

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الاستثمار العراقي خلال سنوات الدراسة (120%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر (10.5%) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2016 بـ(1.88) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (3528667) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2015 كذلك سجل ارتفاعا في راس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار (3265370) الف دينار عن السنة السابقة ، وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2012 اذ بلغت (0.61) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل، والبنك المركزي العراقي كما اسلفنا ، ويعود السبب في الانخفاض إلى ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر بمقدار (47540034)الف دينار عن السنة السابقة ، ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف الاستثمار العراقي مرتفعة وهذا يدل على إن الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة

ث- المصرف الائتمان العراقي:

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الائتمان العراقي خلال سنوات الدراسة (102%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر(10.5%) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2018 بـ(2.32) بسبب انخفاض في الموجودات المرجحة بالمخاطر بمقدار (196295705) الف دينار عن سنة 2017، وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2010 اذ بلغت (0.41) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا ، ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف الائتمان العراقي مرتفعة، وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة.

ج- المصرف التجاري العراقي

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل للمصرف التجاري العراقي خلال سنوات الدراسة (101%) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر(10.5%)

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (12%) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة 2020 بـ(1.51) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (35825375) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2019 كذلك سجل ارتفاع في راس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار (12797651)الف دينار عن السنة السابقة ، وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة 2010 اذ بلغت (0.62) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا، ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال للمصرف التجاري العراقي مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة

وفقا لما سبق نجد أن هناك نمواَ مرتفعا وواضحاً في نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة إذ وصلت إلى حدود بلغت أضعاف الحد الأدنى بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي وأيضا أضعاف النسبة التي حددتها معايير الرقابة المصرفية في لجنة بازل الثالثة ، وهذا يشير إلى أن المصارف عينة البحث تمتلك رأس مال قوياً قادراً على امتصاص المخاطر المحتملة والحد منها والتحكم بها، وبالتالي توفير حماية أكبر لكن ارتفاعها بأضعاف المعدل المطلوب له أثار عكسية على مقدار الأرباح المتحققة ، ويدل على وجود أموال غير مستثمرة ومعطلة وبالتالي يؤدي إلى تجميد وتعطيل موارده

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

أ- معدلات كفاية رأس المال في المصارف الخاصة تزيد كثيراً عن الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل (III) 10.5% ، او قانون المصارف العراقية او تعليمات البنك المركزي العراقي (12%) ، وتعزى احد اسباب هذه الزيادة الى الزيادات السنوية المطردة في رؤوس اموال المصارف التي تشكل بسط المؤشر مقابل تباطؤ نمو الموجودات المصرفية المرجحة بالمخاطرة مقارنة بالاستثمارات القصيرة الاجل

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ب- يلاحظ أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأسمالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي، على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي،

ت- زيادة رأس المال ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق كفاية رأس المال على نحو ما حدث في بنك (انكلترا) فكم من مصرف كان يتمتع برأسمال قوي ولكن سوء عمليات الإشراف والرقابة الداخلية والضبط الداخلي أدى إلى إخفاقها .

ث- حرصت لجنة بازل على شمول أدوات المشتقات المالية ضمن مقرراتها لكفاية رأس المال المصرفي، بسبب حجم الاستثمار والتداول المتزايد لتلك الأدوات، وما افرزه ذلك من تنويع للمخاطر، وتعزيز لفرص تحقيق العوائد.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

التوصيات

1- تزويد البنك المركزي العراقي المصارف التجارية بالمقررات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بالتطورات على مشروع المعايير الجديدة أولاً بأول، وحثها على إبداء ما لديها من آراء .

2- تنسيق وعقد ندوات ومحاضرات للمختصين بهذا المجال من القطاع المصرفي والعاملين بالمصارف لتعريفهم بالتعديلات الجديدة لبازل (III) .

3- أجراء البنك المركزي العراقي عدداً من المسوحات لمعرفة ممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف التجارية ليتاح معرفة التأثير المتوقع الذي قد ينتج عند تطبيق المعايير الجديدة .

4- ضرورة مشاركة المصارف التجارية العراقية (الخاصة، والحكومية) في المؤتمرات والندوات التي تعقدها المؤسسات الدولية لهذا الغرض مثل صندوق النقد الدولي، والمعهد الدولي المالي، ولجنة بازل.

المصادر

1- البرزنجي ،احمد محمد فهمي ،(2018)،العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق اتفاقية بازل (II) دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية ،مجلة الادارة والاقتصاد ، مجلد 41، العدد 114.

2- الجنابي، حيدر عباس ،(2018)، التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي عل عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ،مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 8، العدد28.

3- داغر ، محمود محمد ، (2017.)استخدام كل من نسب السيولة lcr ونسبة صافي التمويل NSFR كأجراء رقابي لسيولة المصارف العاملة في العراق ، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي الدورية ،عدد1.

4- داوودي، نزار هياس عباس(2019) ، دور لجنة بازل لمكافحة غسيل الاموال ،مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 11،العدد 27.

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

5- دحام ،لطيف دحام ،عجرش، هاشم راشد، مخلف ،عمر وصفي ،(2021)،اثر اتفاقية بازل (III)على الاداء المالي في المصارف التجارية الاردنية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 54.

6- الفوادي،(2010)، بلال كاظم ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الاولى ،بيت الحكمة بغداد.

7- كوثر ، طلحي ،(2021)، مقررات اتفاقية بازل III كألية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي – دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، الجزائر ، العدد1 المجلد 15.

8- مخطار ، بوادلي ،(2017)، اثر مقررات بازل III في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد2 .

المصادر الاجنبية

1- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) . (2004) , **"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (A Revised Framework)**", www.bis.com .

2- Chernobai, Anna , Rachev, Svetlozar T., and Fabbozi, Frank J.(2007). **Operational Risk- A Guide to Basel II Capital Requirements**, Models, and Analysis, Published by John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey .

3- SAP Group Agency . (2005) , **Building a Business Case for Basel II, Germany**, Working Papers, available on www.sap.com .